ولم يستجب أعضاء المجلس البلدي المنحل وشخصيات القدس لقرار الانضمام الى مجلس البلدية اليهودي[٥]. ومنذ ذلك اليوم تولّى مجلس البلدية اليهودي القيام بالنشاطات البلدية في القدس بكاملها. وقد خلّف ذلك آثاراً ونتائج سيئة على المواطنين بسبب السياسة التمييزية التي نهجتها السلطات الاسرائيلية عموماً، والبلدية خصوصاً، تجاههم، وذلك بهدف الضغط عليهم في مختلف المجالات لحملهم على مغادرة المدينة والاقامة في أماكن أخرى. ويمكن تلمّس مظاهر هذه السياسة في النقاط التالية:

اولاً: اختلاف قانون البلديات الاسرائيلي عن القانون الاردني السائد قبل الاحتلال: تعمل البلدية في النظام الاسرائيلي كحكومة شبه متكاملة، تختص بالاضافة الى الخدمات البلدية المقرّرة في القانون الاردني، بجميع الخدمات المتعلّقة بالصحة والتعليم ورعاية الامومة والطفولة والعمل الاجتماعي والسياحة والنشاط الرياضي والثقافي ورعاية الشباب وغير ذلك. ومن شأن هذا التغيير ان يجعل المواطن العربي في القدس أكثر التصاقاً بالبلدية اليهودية. ومن جهة أخرى، تشكّل نتائج الانتخابات البلدية التي يشترك فيها جميع المواطنين مؤشراً سياسياً هامّاً من شأنه ان يؤثر سلباً، أو ايجاباً، في مصالح السكان العرب، وفق التوجّهات السياسية للمرشحين لرئاسة وعضوية المجلس البلدي[٦]. وبذلك تختلف درجة مشاركة السكان العرب في الانتخابات البلدية انطلاقاً من حرصهم على ضمان نجاح مرشح معتدل لرئاسة البلدية، والحيلولة دون نجاح مرشح من الجماعات المتطرّفة، الامر الذي يهدّد وجودهم ومصالحهم الى درجة كبيرة[٧].

ومن جهة أخرى، تعمل البلدية وفق النظام المحلي الاسرائيلي، من خلال مجلس منتخب يقوم مقام مجلس النواب على مستوى الدولة، وينتخب هذا المجلس مجلساً تنفيذياً (ادارة للبلدية) برئاسة رئيس البلدية. ومن الطبيعي ان يكون أعضاء المجلس التنفيذي منتمين الى الحزب، أو التكتل، الفائز بالانتخابات البلدية. كما يتفرغ كل عضو من أعضاء المجلس التنفيذي لرئاسة دائرة من الدوائر البلدية، كالتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة والتخطيط وتحسين ملامح المدينة وغيرها. وتشبه مهامهم مهام الوزراء على المستوى القطري. وبذلك، فان دوائر البلدية تشرف على جميع أوجه النشاط المحلي في مدينة القدس، وينسّق المجلس التنفيذي اعماله في المنطقة العربية، بمساعدة مستشار رئيس البلدية للشؤون العربية[٨].

وكان من الطبيعي ان تتضرّر مصالح السكان العرب في المدينة، بسبب التوسّع في خدمات البلدية، والصلاحيات التي يتمتّع بها المجلس البلدي، وذلك بسبب غياب نواب عنهم في ذلك المجلس، من جهة، ولكون السياسة العامة للدولة عموماً، والبلدية خصوصاً، تقوم على تهويد المدينة والاستيطان ومصادرة الارض وتهجير السكان العرب منها، من جهة أخرى، وذلك على الرغم من محاولات رئيس بلديتها اليهودي خلق علاقات وتحقيق انسجام أكبر بين شطري القدس، واظهار المظهر المحايد للبلدية باعطاء الانطباع بأنها ليست جهازاً سياسياً. الّا ان هذه العملية تبدو كأنها مستحيلة. فهناك شعور عميق بالريبة من نشاط البلدية، وخاصة الجانب المتعلّق بالسياسة والتعليم والشؤون الدينية والتنظيم والبناء في المنطقة العربية.

ثانياً: التمييز في المعاملة بين المناطق اليهودية والعربية في القدس: تتمتّع الطائفة اليهودية في القدس بوضع اقتصادي ممتاز؛ اذ يزيد دخل الفرد اليهودي على ستة اضعاف دخل الفرد العربي. وقد أدّى هذا الفارق الاقتصادي الى شعور اليهودي بالاستعلاء، وتولّد نوع من الانهزامية